



تقييم حالة الأمن الغذائي للأسر الزراعية محافظة الغربية

طارق عطية عبدالرحمن^١، وأسماء فوزي عامر^٢، وبسيوني محمد سليم^١

^١ قسم الاقتصاد الزراعي فرع المجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، مصر

^٢ معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، مركز البحوث الزراعية، سخا، مصر

استهدف البحث بصفة رئيسية تقييم حالة الأمن الغذائي للأسر الزراعية محافظة الغربية من خلال تحديد درجة تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي، تم إختيار مركز كفر الزيات عشوائياً من المراكز الإدارية الثمانية التابعة لمحافظة الغربية، وتم إختيار قريتين عشوائياً من مركز كفر الزيات، فأُسفر الإختيار العشوائي عن قريتي (كفوريلشاي، بنوفر) وقد تبين أن عدد الحائزين بقرية كفوريلشاي ١٢١٤ حائز، وعدد الحائزين بقرية بنوفر ١٠٩٨ حائز، وبذلك بلغ مجموع الحائزين بهما ٢٣١٢ حائز مثلوا شاملة الدراسة، أعقب ذلك تحديد حجم العينة وفقاً لمعادلة كرجسي ومورجان، فبلغ قوامها ٣٣٠ مبحوث، وقد بلغ حجم العينة المستهدفة ١٧٠ بقرية كفوريلشاي، ١٦٠ مبحوث بقرية بنوفر، تم إختيارها بطريقة عشوائية منتظمة، وقد استوفيت البيانات اللازمة لتحقيق أهداف البحث بإستخدام إستمارة إستبيان بالمقابلة الشخصية، وتمثلت أهم النتائج فيما يلي: أن حوالي ٩٠ % من المبحوثين منخفضي أو متوسطي تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي لأسرهم، وأشارت النتائج إلى المتغيرات المتضمنة في الدراسة مجتمعة ترتبط بدرجة تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي على مستوى أسر المبحوثين بمعامل ارتباط متعدد قدره ٠.٦١٥. وهي قيمة ثبت مغنويتها عند المستوي الاحتمالي ٠.٠١ استناداً الى قيمة ف المحسوبة حيث بلغت ١٧.٥٧١، كما تشير النتائج إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر ٣٧.٨ % من التباين في المتغير التابع استناداً إلى قيمة معامل التحديد (R^2)، وأن أهم المعوقات التي تواجه المبحوثين في تحقيق الأمن الغذائي هي: عدم توفر فرص العمل (البطالة)، ارتفاع اسعار المواد الغذائية، وعدم كفاية دخل الأسرة الزراعية، وعدم التناسق بين عدد افراد الاسره وانتاجيتها الزراعية، وعدم استقرار الاسواق الزراعية، وكانت أهم المقترحات للتخلص من هذه المعوقات هي: زيادة الدخل للأسرة الزراعية، توفير فرص عمل للأسرة الزراعية.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي – إنعدام الأمن الغذائي – مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي.

المقدمة ومشكلة البحث

إن قضية الأمن الغذائي تعد من القضايا المحورية التي تسعى الدول المختلفة إلى تحقيقها، لضمان الحياة الكريمة لمواطنيها، حتى لا يتم الاعتماد على العالم الخارجي في مواجهة الزيادة في الطلب على السلع الغذائية المختلفة، وتُعد مشكلة إنعدام الأمن الغذائي من التحديات الاستراتيجية التي تواجه العديد من الدول النامية في العالم.

تنتشر ظاهرة إنعدام الأمن الغذائي الأسرى بدرجات مختلفة على المستوى الدولي، حيث تعرف بأنها عدم تأكد الأسرة من قدرتها في الحصول على الغذاء اللازم مما يضطرهم إلى تقليل جودة أو كمية الغذاء التي يحتاجونها بسبب ندرة الغذاء أو نقص الموارد المالية، ويعد نقص الغذاء ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد وتمر بعدة مراحل بين الشدة والاعتدال قبل أن تصل إلى مرحلة إنعدام الأمن الغذائي الحاد، وتؤثر في هذه المراحل عوامل متعددة أهمها الفقر وإنعدام المساواة في الدخل لسوء توزيع الدخل القومي، سوء إدارة الموارد الطبيعية، غياب الاستقرار السياسي، ووجود النزاعات المسلحة، وترتب على ذلك تداعيات كبيرة على الأمن الغذائي التغذوية في العالم حيث بلغ عدد من يعانون من حالة إنعدام الأمن الغذائي المعتدل نحو ٢.٣٠ مليار نسمة (٢٩.٣%)، والذين يعانون من إنعدام الأمن الغذائي الشديد نحو ٩٢٤.٠٠ مليون نسمة (١١.٧%)، وبلغ عدد الأفراد الذين يعانون من الجوع حول العالم نحو ٨٢٨.٠٠ مليون نسمة (٩.٨%)، وتمثل المنطقة العربية نحو ١٢.٢ % من مشاكل الأمن الغذائي والتغذية حول العالم عام ٢٠٢٢، (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٢٣).

ومستويات الجوع وسوء التغذية قد وصلت إلى مستويات حرجية في المنطقة العربية، لا سيما بعد أن أعاققت جائحة كوفيد -١٩ والحرب في أوكرانيا إمكانية الحصول على الأغذية الأساسية، حيث أن ما يقدر بنحو ٥٣.٩ مليون شخص قد عانوا من إنعدام الأمن الغذائي الشديد في المنطقة العربية في عام ٢٠٢١، أي بزيادة قدرها ٥٥ في المائة منذ عام ٢٠١٠ وزيادة قدرها ٥ ملايين عن العام السابق، بالإضافة إلى ذلك فإن أكثر من نصف سكان الدول العربية أي ١٦٢.٧ مليون شخص، لم يستطيعوا تحمل كلفة تبني نمط غذائي صحي

*Corresponding author e-mail: bsywnyslym138@gmail.com

Received: 14/07/2025; Accepted: 14/08/2025

DOI: 10.21608/JSAS.2025.403807.1536

©2025 National Information and Documentation Center (NIDOC)

في عام ٢٠٢٠، حيث تتزايد تكلفة إتباع نمط غذائي صحي في المنطقة العربية كل عام منذ عام ٢٠١٧، الأمر الذي يقضي بإعادة تصميم السياسات بدمج التجارة الدولية كعامل تمكين أساسي لضمان تحقيق جميع الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والتغذية (التوفر وإمكانية الحصول على الغذاء والاستخدام والاستقرار) من خلال زيادة كمية وتنوع الغذاء وخفض سعره بالنسبة للبلدان المستوردة الصافية للغذاء، (شمس الدين وآخرون، ٢٠٢٤).

والقضاء على الجوع والفقر يمثل الهدف التنموي الثاني للأمم المتحدة لتحقيق الأمن الغذائي بحلول ٢٠٣٠ وقد تراجع تحقيق هذا الهدف بدرجة كبيرة بسبب التغيرات المناخية، وجائحة كورونا، والحرب الروسية الأوكرانية، وارتفاع التضخم الاجمالي لاسعار الغذاء بنحو ٧٤% في ١٦٤ دولة، (argaam.com, 2023).

ويعبر الأمن الغذائي عن مفهوم مثالي مطلق وشامل، فهو لا يشير فقط إلى توافر الغذاء بالكميات اللازمة، وإنما يشير أيضاً إلى جودة الغذاء المقدم للفرد من حيث كونه غذاء آمناً، وعليه فإن تحقيق الأمن الغذائي للأسرة والمجتمع يجب أن يكون من الأهداف الأولية للحكومات، وتصبح مشكلة عدم تحقيق الأمن الغذائي مشكلة طويلة الأجل يتطلب حلها تضافر جميع أفراد ومؤسسات المجتمع لرفع المستوى الحقيقي للعيش، وذلك حتى يمكن تأمين الغذاء وفقاً للمعايير العلمية والصحية المتعارف عليها لكل فرد من أفراد المجتمع وبخاصة الفئات الفقيرة، (الزعبلاوي ومصطفى، ٢٠٢٠).

يؤدي إنعدام الأمن الغذائي إلى العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والتي ترجع جزئياً إلى أن الغذاء محدد اجتماعي للصحة واحد عوامل تحسين سبل العيش، كما يعمل على خطر إنتشار الاصابة بالامراض المزمنة الناتجة عن سوء التغذية، وما يترتب عليها من انخفاض إنتاجية العمل، كما يقلل من فرص الاطفال في الحصول على التعليم والنجاح الاكاديمي بما يحد من قدرتهم على مواجهة سوق العمل، وارتفاع نسبة البطالة ولمواجهة هذه المشكلة يجب على الدول إحداث تحول في أنظمتها الغذائية لتعزيز صحة الافراد والاستثمار في القطاع الزراعي وصناعة الأغذية الحد من نقص سلاسل إمدادات الغذاء لتحسين القدرة على مواجهة الأزمات والأوبئة، وتجنب النزاعات حول المياه بايجاد شراكات إستراتيجية بين الدول المتنازعة، وتوفير مناخ سياسي داعم للاستقرار لجذب رؤوس الأموال العابرة للحدود، وإعادة توزيع الدخل بين السكان بصورة عادلة تدعم فرص الحصول على الخدمات الاساسية لجميع أفراد المجتمع، (ابراهيم ومشعل، ٢٠٢٤).

تعد قضية الأمن الغذائي ركناً أساسياً في الاقتصاد المصري لارتباطها الوثيق بعملية التنمية الاقتصادية من ناحية، والاستقرار السياسي الاجتماعي من ناحية أخرى، كما ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بعدد من القطاعات والمؤسسات المختلفة في الدولة، إلا أنها ترتبط بصفة رئيسية بالقطاع الزراعي، وتجعل من التنمية الريفية أمراً حيوياً لإنتاج مزيد من الغذاء، خاصة في ضوء محدودية الموارد الطبيعية واستمرار الزيادة السكانية، وزيادة الطلب على الغذاء، حيث تعاني مصر من أزمة غذائية وتستورد أغلب احتياجاتها من الغذاء (عبد الله وآخرون، ٢٠٢٤).

فمشكلة إنعدام الأمن الغذائي في مصر مؤثرة ومعقدة، نابعة من تداخل عوامل اقتصادية ومناخية وسكانية، ولها آثار مباشرة على صحة الملايين، من الأطفال إلى البالغين، تتطلب معالجة عاجلة من خلال تعزيز الإنتاج المحلي وعدم الاعتماد على واردات القمح، وتحسين إدارة الموارد المائية والأراضي، وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية وتقديم الدعم الغذائي المباشر للفئات الفقيرة.

لذلك يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في مصر، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية، فإن الزراعة لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج المقابلة للطلب على الأغذية، واتسعت الفجوة الغذائية وأصبحت الدولة تستورد أكثر من نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية، وقد ازداد اهتمام الدولة بتوفير احتياجاتها من الأغذية في أعقاب الأزمة الغذائية العالمية الحادة التي بلغت ذروتها في عام ٢٠٠٨ وتمثلت في مضاعفة أسعار السلع الغذائية الرئيسية، وتقلص الواردات منها، مما دعا الدولة إلى اتخاذ إجراءات استثنائية مثل دعم أسعار الأغذية وتقنين تصدير بعض السلع الغذائية وإلغاء الضرائب على بعض الواردات وزيادة أجور العاملين، (حسنين، ٢٠١٨). وتسعى الدولة إلى تنمية قطاع الزراعة من خلال التوسع الأفقي وزيادة إنتاجية وحدة المساحة للقضاء على مشكلة إنعدام الأمن الغذائي، (فواز وآخرون، ٢٠١٨).

وبشأن الوضع الراهن للأمن الغذائي في مصر، تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في مصر حالياً نحو ٩.٤ مليون فدان منها حوالي ٦.١ مليون فدان أراضي قديمة وحوالي ٣.٣ مليون فدان أراضي جديدة، إلا أن هذه المساحة لم تعد كافية لتلبية احتياجات السكان من السلع الغذائية في ظل الزيادة السكانية المستمرة، ونظراً للتحديات التي تواجهها الدولة في ظل أزمة الغذاء العالمية وارتفاع الأسعار فلا بد من العمل بشكل مكثف على استصلاح واستزراع أراضي جديدة، وإقامة مشروعات زراعية ضخمة لتلبية احتياجات السوق المصري من السلع الإستراتيجية، وتقليل فاتورة الاستيراد من الخارج، ويتوقف نجاح التوسع في استصلاح الأراضي وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة على توفير التمويل اللازم لعمليات استصلاح الأراضي وتبوير الموارد المائية اللازمة لعمليات الاستزراع، وفقاً لتقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام ٢٠٢٣ الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فإن عدد الذين يعانون من النقص التغذوي بمصر "الحالة التي يكون فيها استهلاك الأغذية المعتادة للفرد غير كافٍ لتوفير كمية الطاقة الغذائية اللازمة لعيش حياة طبيعية وموفرة النشاط" خلال الأعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٦) بلغ حوالي ٥ مليون بنسبة ٦.٤% من إجمالي السكان، فيما كان المتوسط العالمي ١٢%. وخلال الأعوام (٢٠٢٠-٢٠٢٢) بلغ حوالي ٧.٨ مليون بنسبة ٧.٢% وذلك بسبب النمو السكاني الكبير بنسبة زيادة ٤٣.٥%، ووفقاً لمؤشر الأمن الغذائي العالمي عام ٢٠٢٢، فقد حققت مصر ٥٣ نقطة بقيمة المؤشر الإجمالية للأمن الغذائي، لتحل المركز الـ ٧٧ حول العالم. بالإضافة إلى مؤشر الجوع العالمي لعام ٢٠٢٢، حيث حققت مصر مستوى معتدل من الجوع، وتحتل المرتبة ٥٧ من أصل ١٢١ دولة، (youm7.com, 2025).

وتواجه مصر في الوقت الراهن أزمة غذائية ناتجة في جانب منها إلى انتشار بعض الأوبئة العالمية والصراعات الدولية والإقليمية، لها تبعات إقتصادية واجتماعية أدت إلى ارتفاع تكاليف مستوى المعيشة مما أثر في قدرة السكان على تحقيق الأمن الغذائي بدرجات مختلفة، وانخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي من أغلب السلع الاستراتيجية وانخفاض مستوى الأمن الغذائي خاصة مع تنامي التحديات التي تواجه التنمية الزراعية المستهدفة حتى عام ٢٠٣٠، وبما يندرج عدم الوصول إلى الأهداف المحددة، فالتحديات المتعلقة بالمساحة الزراعية، وجودة الأراضي، وندرة المياه، والتغيرات المناخية، وضعف الاستثمار الزراعي، وتزايد الفجوة الغذائية، هذا بالتزامن مع الزيادة السكانية المضطردة مع الزمن وتزايد الاحتياجات الكلية من المواد الغذائية التي يتطلبها تلك الأعداد من السكان، (ابراهيم ومشعل، ٢٠٢٤).

وانطلاقاً من أهمية الأمن الغذائي في تحقيق الاستقرار ومكانته في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتزامناً مع تنفيذ الدولة المصرية لإستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، وفي ضوء التحديات والأزمات العالمية والإقليمية التي يمر بها العالم أجمع يأتي قطاع الزراعة على رأس القطاعات التي تمثل أولوية للدولة، وهو ما يتمثل في التوجه نحو توفير أقصى درجات الدعم لقطاع الزراعة والمزارعين ومواصلة تطوير منظومة الزراعة التعاقدية لتشجيع التوسع في زراعة المحاصيل الاستراتيجية بهدف زيادة الانتاج من تلك المحاصيل بما يُحد من الفاتورة الاستيرادية.

وتعد مشكلة انعدام الأمن الغذائي تحدياً استراتيجياً ذا تداعيات اجتماعية واقتصادية وصحية خطيرة، لا سيما في الدول النامية مثل مصر، حيث تتفاقم بفعل الزيادة السكانية، وندرة الموارد، والاعتماد على الاستيراد، والتقلبات المناخية والاقتصادية العالمية، مما قد يؤثر بشكل سلبي على قدرة الأسر بشكل عام والأسر الزراعية منها خاصة على توفير الغذاء الكافي والمتوازن، مما يستدعي اجراء تقييمًا دقيقاً لحالة الأمن الغذائي لعينة من تلك الأسر الزراعية بمحافظة الغربية من خلال التعرف على مدى قدرة الأسر على توفير احتياجاتها الاساسية من الغذاء، وتحديد أهم المعوقات والمحددات الاقتصادية والاجتماعية التي تسهم في تفاقم هذه المشكلة وذلك بهدف توفير رؤى عملية قد تسهم في تعزيز الأمن الغذائي وتقليل تداعيات انعدامه.

لذا فإن هذا البحث يمكن أن تتبلور مشكلته في التساؤلات التالية: ما هي الخصائص المميزة للزراع المبحوثين؟ وما هو مستوى تواجده مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي على مستوى أسر المبحوثين؟ وما هي طبيعة العلاقات الارتباطية والانحدارية بين المتغيرات المستقلة وبين درجة تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي على مستوى أسر المبحوثين؟ وأيضاً ما هي المعوقات التي تواجه المبحوثين لتحقيق الامن الغذائي لاسرهم ومقترحاتهم للتغلب عليها؟.

أهداف البحث

يستهدف هذا البحث بصفة رئيسية التعرف تقييم حالة الأمن الغذائي للأسر الزراعية محافظة الغربية من خلال تحديد درجة تواجد مؤشرات إنعدام الامن الغذائي، ويتحقق ذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. التعرف على بعض الخصائص المميزة لعينة البحث.
٢. التعرف على مستوى تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي على مستوى أسر المبحوثين والمتمثلة في: (المؤشرات الاقتصادية، والمؤشرات السلوكية، والمؤشرات النفسية والاجتماعية، والمؤشرات الصحية).
٣. تحديد الأهمية النسبية لتواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي على مستوى الاسره.
٤. التعرف على العلاقات الارتباطية والانحدارية بين المتغيرات المستقلة المدروسة ودرجة تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي على مستوى أسر المبحوثين.
٥. التعرف على المعوقات التي تواجه المبحوثين لتحقيق الامن الغذائي لاسرهم ومقترحاتهم للتغلب عليها.

الاستعراض المرجعي

توجد العديد من نظريات السوسيولوجية التي تستخدم لتفسير حالة الامن الغذائي للأسر الزراعية، وتنطلق هذه الدراسة في تفسيرها لحالة الامن الغذائي من النظرية البنائية الوظيفية (Functionalism) والتي تُركز على كيفية مساهمة الأجزاء المختلفة للمجتمع في الحفاظ على استقراره وتوازه.

وتهتم هذه النظرية بقضيتين اساسيتين عند تحليل الاسرة هما البناء والوظيفية، حيث ان أن الفكرة الرئيسية في النظرية الوظيفية هي ان النسق الاجتماعي أو الجهاز الاجتماعي، يتكون من عدد من الاجزاء، ولكل نسق أو جهاز احتياجات لابد من الوفاء بها لكي يبقى ويستمر، ولابد ان يكون النسق في حالة توازن دائم، وان كل جزء من أجزاء النسق قد يؤدي وظيفة ايجابية في تحقيق توازن النسق وقد يؤدي وظيفة ضارة مما يؤدي إلى تقليل توازن النسق، أو لا يؤدي وظيفة وبالتالي يكون عديم القيمة للنسق. وعلى ذلك تعتبر الاسرة نسق اجتماعي في حالة توازن يؤدي وظائف لكي يبقى ويدوم (عبدالرحمن، ٢٠١٧)، وفي سياق الأمن الغذائي، يمكن النظر إلى الأسرة الريفية كنظام اجتماعي يتكون من عدة مكونات، وكل مكون له وظيفة محددة تسهم في تحقيق الأمن الغذائي كهدف نهائي للنظام، فالأسرة كوحدة إنتاجية واستهلاكية تتمثل وظيفتها في توفير الغذاء من خلال الزراعة وامتلاك الأراضي الزراعية ونوع المحاصيل الزراعية ونمط الاستهلاك. أو تقوم الاسر بشراء الغذاء من الأسواق وهذا يستلزم توفر الأسواق المحلية بأسعار معقولة، وكفاية اماكن التخزين لتجنب الفاقد بعد الحصاد، وقدرة الاسرة الشرائية للحصول على الغذاء. أو تعتمد الاسرة على توفير الغذاء من خلال المساعدات. كما تُفترض النظرية أن الأنظمة الاجتماعية لديها القدرة على التكيف مع التغيرات للحفاظ على توازنها، لذلك فان الاسرة الريفية تتكيف مع انعدام الامن الغذائي من خلال استراتيجيات متنوعة مثل تغيير الأسر لنوع المحاصيل المزروعة أو أنماط التغذية، أو البحث عن مصادر دخل بديلة، واللجوء إلى شبكات الدعم الاجتماعي غير الرسمية وغيرها. وعندما تؤدي الاسرة هذه الوظائف بفعالية يكون المجتمع في حالة توازن. مما يعني أن الأسرة لديها وصول مستمر وكافٍ للغذاء.

وبناء على استخدام النظرية البنائية الوظيفية في تفسير حالة الأمن الغذائي للأسر الزراعية يمكن ربط ابعاد الامن الغذائي للأسرة الزراعية بالعديد من المتغيرات ذات العلاقة. فمن بُعد الإنتاج تهتم الدراسة الحالية بمتغيرات مثل حجم الحيازة الزراعية التي تمتلكها الأسرة أو تقوم بزراعتها، وأنواع المحاصيل التي تزرعها الأسرة، ومدى كفاية الإنتاج الزراعي لسد احتياجات الأسرة على مدار العام، وحجم الحيازة الحيوانية والداجنية. ومن بُعد الوصول تهتم الدراسة بمتغيرات مثل قدرة الأسرة على الوصول إلى الأسواق لشراء الغذاء التي تحتاجه، وأسعار الغذاء، وتوفر جيدة الأسواق. في بُعد الاستخدام توجد العديد من المتغيرات مثل معرفة الأسرة بالتغذية السليمة، ونظافة المياه، ومدى انتشار بعض الأمراض. وفي بُعد الاستقرار توجد العديد من المتغيرات مثل توفر الدعم الحكومي أو المجتمعي في صورة منح القروض، أو تقديم معونات غذائية.

ويعرف إنعدام الأمن الغذائي بأنه "حالة يفتقر فيها الأفراد إلى الوصول المستدام إلى الغذاء الكافي والأمن من الناحية التغذوية لتلبية احتياجاتهم اليومية، ويمكن أن يكون هذا الانعدام مؤقتاً نتيجة الكوارث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية، أو مزماً بسبب عوامل هيكلية مثل الفقر المدقع وسوء توزيع الموارد" (economistsarab,2024).

ويعتبر تعريف الأمن الغذائي وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) من أكثر التعاريف شيوعاً في الوقت الحالي وطبقاً لهذا التعريف يتحقق الأمن الغذائي حينما يصبح لدى جميع الأفراد في جميع الأوقات القدرة الاقتصادية والاجتماعية للحصول على الغذاء الكافي والأمن بكامل عناصره الغذائية للوفاء باحتياجاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية، ونشأ مصطلح الأمن الغذائي عقب الأزمة الغذائية التي شهدتها بداية حقبة السبعينات، وعقدت القمة العالمية الأولى للغذاء عام ١٩٧٤ لتحديد كيفية توفير الأمن الغذائي، ومعالجة الأزمة الغذائية على المستوى الدولي، ومواجهة المخاوف بشأن مستقبل الغذاء في العالم، ولذا تم وضع أولى مفاهيم الأمن الغذائي والذي ينص على: الإتاحة في كل الأوقات من الكميات الكافية على المستوى العالمي للسلع الغذائية الأساسية، لمقابلة التوسع المستمر في استهلاك الغذاء، وتجنب التقلبات في الإنتاج والأسعار، ينص من التعريف السابق انه قد أصبحت وفرة أو إتاحة الغذاء المحدد الرئيس للأمن الغذائي، وهو ما يعني الاعتماد على جانب العرض الذي يحدد بمستوى إنتاج الغذاء، ومستويات المخزون وصافي التجارة، وبالتالي فإن الاهتمام بقضية الأمن الغذائي كان منصبا في البداية حول توفير السلع الغذائية الأساسية على المستوى الدولي، وإعتبار تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الدولي السبيل إلى تحقيق الأمن الغذائي في كل البلدان، إلا أن ضمان تفوق الإمدادات من الغذاء "العرض" عن الطلب على المستوى العالمي لم يؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الدولي، والدليل على ذلك: أن الكميات المتاحة من الغذاء في العالم تفوق الكميات المطلوبة، بل والحاجة من الغذاء، وبالرغم من ذلك مازال سدس سكان العالم يعانون نقص التغذية، حيث يتسم إنتاج الغذاء بالتفاوت الشديد بين الدول، (المهدى وآخرون، ٢٠٢١).

وقدمت منظمة الصحة العالمية تعريفاً للأمن الغذائي ينص على انه " الوضع الذي يحدث عندما يتمكن جميع البشر في كل الأوقات من الحصول على غذاء كاف وآمن، يمكنهم من الحصول على حياة صحية وفعالة، وقدرت منظمة الصحة العالمية أن متوسط الحد الأدنى من الطاقة الغذائية المطلوبة لجسم الإنسان يقدر بنحو ١٨٠٠ سعرا حراريا كحد أدنى، والذي يعد أيضاً معياراً لتحديد إذا ما كان الفرد يعاني من نقص التغذية أم يتمتع بالغذاء الكافي، وبالتالي تقدير عدد ناقصي التغذية، وتم وضع مفهوم أشمل للأمن الغذائي خلال قمة الغذاء العالمي عام ١٩٩٦، ليجمع الأبعاد المختلفة التي تم اكتسابها من خلال تلك المراحل التي تطورت فيها مفهوم الأمن الغذائي، ويشمل كافة المستويات سواء الدولية أو الفردية، ونص على أن الأمن الغذائي يتحقق عندما تتاح لجميع الناس، في جميع الأوقات الفرص المادية والاقتصادية في الحصول على غذاء كاف وآمن ومغذ يلبى احتياجاتهم التغذوية، وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفرة الصحة والنشاط، ثم تم إعادة صياغة التعريف ليضيف القدرة الاجتماعية، وليصبح التعريف المستخدم يتحقق الأمن الغذائي عندما تتاح لجميع الأفراد في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية في الحصول على غذاء كاف وآمن ومغذ يلبى احتياجاتهم التغذوية، وأذواقهم الغذائية، ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفرة الصحة والنشاط (FAO,2003).

بذلك، فإن مفهوم الأمن الغذائي انتقل من التركيز على جانب العرض فقط، إلى إضافة التركيز على جانب الطلب أيضاً، وخاصة عند وضع مؤشرات لقياس حالة الأمن الغذائي، ليرتبط بالهدف الأساسي للأمن الغذائي، وهو حصول الأشخاص على الغذاء الكافي، والمغذي، والصحي، وبالتالي لم يعد تفوق عرض الغذاء عن الطلب هو فقط المحدد الأساسي للأمن الغذائي، بل أصبح الأمن الغذائي يتحدد بعدد من الأبعاد المختلفة.

ومما سبق يتضح أن مفهوم الأمن الغذائي مفهوم مركب له أبعاد متعددة ويرتبط بتوافر أربعة شروط ١- توافر الغذاء: أي كيفية توفير الاحتياجات الغذائية، سواء من المصادر المحلية أو الخارجية، كما يشمل أيضاً المساعدات الغذائية، ٢- الاستقرار: يشير الاستقرار إلى ضرورة وجود مخزونات غذائية التوفر الغذاء في جميع الأوقات خاصة بالنسبة للسلع الإستراتيجية وفي مقدمتها الحبوب الغذائية لتجنب الصدمات المفاجئة مثل الأزمات الاقتصادية أو المناخية أو الحروب أو الثورات الخ، أو الأحداث الدورية (مثل إنعدام الأمن الغذائي الموسمي)، ٣- الحصول على الغذاء: ويرتبط بحصول جميع الأفراد على كمية متكاملة من الغذاء الملائم في جميع الأوقات متكاملة، ويتضمن هذا الشرط القوة الشرائية أو مستوى الدخل الحقيقي بالنسبة للقادرين على الكسب، كما يتضمن أيضاً العون الغذائي الغير قادرين على الكسب. ويشمل أيضاً تكامل الأسواق وسهولة والوصول إليها، ٤- الغذاء الأمن: يشير الشرط الرابع إلى نوعية وسلامة الأغذية، ونوعية المياه والنظافة العامة والذي تعرفه منظمة الصحة العالمية بأنه جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمناً وموثوقاً به وصحياً وملئاً للاستهلاك الآدمي، (عمارة ٢٠٠٥).

وتواجه مصر مجموعة من التحديات التي تؤثر على أمنها الغذائي، منها ١- الزيادة السكانية التي يشكل ضغطاً كبيراً على الموارد الغذائية، ٢- البطالة والفقر الذين يؤثران على القدرة الشرائية للمواطنين للحصول على الغذاء، ٣- تغير المناخ الذي يتسبب في تلف المحاصيل وإرتفاع أسعار الغذاء، ٤- الإضطرابات السياسية والنزاعات المسلحة التي مرّت بها البلاد، ٥- نقص الموارد المائية ممّا

يؤثر على نوعية المحاصيل التي يتم زراعتها وطريقة الري، ٦- ضعف البنية التحتية الزراعية مما يؤثر على الإنتاجية الزراعية، ٧- ضعف الاستثمار في قطاع التنمية الزراعية، ٨- زيادة معدلات التضخم وارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه المصري، ٩- ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالمياً، ١٠- زيادة نسبة الفاقد والمهدر من الأغذية: مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجوع وسوء التغذية في مصر، وارتفاع نسبة الأسر التي تعاني من إنعدام شديد أو معتدل في الأمن الغذائي، ١١- ضعف بنية التسويق الزراعي: بما في ذلك سوء التنظيم، وضعف البنية التحتية، وانخفاض كفاءة التسويق الزراعي، وكل هذه العوامل تؤدي إلى زيادة التكاليف وإنخفاض ربحية الإنتاج الزراعي، (efb.eg/blog,2025).

الاسلوب البحثي: أولاً: التعاريف الإجرائية:

١. **سن المبحوث:** ويقصد به عدد السنوات التي عاشها المبحوث حتي وقت تجميع بيانات هذه الدراسة، وقيس هذا المتغير بالرقم الخام لعدد سنوات سن المبحوث لأقرب سنة ميلادية.

٢. **الحالة الإجتماعية للمبحوث:** ويقصد به الحالة الإجتماعية للمبحوث وقت جمع البيانات من حيث كونه أعزب أو متزوج أو مطلق أو أرمل، وقيس هذا المتغير بإعطاء المبحوث الاعزب (١) درجة، والمتزوج (٢) درجة، والمطلق (٣) درجة، والأرمل (٤) درجة.

٣. **الحالة التعليمية للمبحوث:** ويقصد به حالة المبحوث التعليمية وقت إجراء الدراسة من حيث كونه أمياً، أو يقرأ ويكتب، أو حاصلاً علي الشهادة الابتدائية، أو الإعدادية، أو الثانوية، أو الجامعية، وقيس هذا المتغير بالدرجات، حيث حصل المبحوث الأمي علي (صفر) درجة، والذي يقرأ ويكتب علي (٤) درجات، والحاصل علي الشهادة الابتدائية (٦) درجة، بينما يأخذ الحاصل علي الشهادة الإعدادية (٩) درجة، والحاصل علي الثانوية أو ما يعادلها يأخذ (١٢) درجة، والحاصل علي الشهادة الجامعية يأخذ (١٦) درجة.

٤. **الدخل الشهري للأسرة من جميع المصادر:** يقصد به إجمالي الدخل النقدي الشهري لأسرة المبحوث، تم قياسه باستخدام الأرقام الخام بالجنيه المصري لمجموع الدخل الشهري لأسرة المبحوث خلال فترة زمنية تقدر بالشهر.

٥. **السعة الحيازية المزرعية:** ويقصد بها إجمالي المساحة الأرضية التي في حوزة المبحوث أو أسرته، وقيس هذا المتغير باستخدام الأرقام الخام بالقيرات لتعبر عن جملة السعة الحيازية المزرعية التي بحوزة المبحوث وقت إجراء الدراسة.

٦. **عدد الأفراد العاملين بأجر في الأسرة:** ويقصد به عدد افراد اسرة المبحوث الذين يعملون بأجر وقت جمع البيانات ومعبراً عنها بعدد الأفراد.

٧. **عدد الأفراد غير العاملين في الأسرة:** ويقصد به عدد افراد اسرة المبحوث م الذين لا يعملون وقت جمع البيانات ومعبراً عنها بعدد الأفراد.

٨. **حالة مسكن المبحوث:** ويقصد بها حالة مسكنه من حيث حيازة المنزل، ونوع المسكن، وسقف المنزل، وعدد أدوار المسكن، وجود حظيرة المواشي، وجود حظيرة الدواجن، وتم قياس هذا المتغير من خلال سؤال المبحوث ستة أسئلة تعبر عن حالة مسكنه أولها عن حيازة المنزل حيث تم إعطائها درجات (١، ٢، ٣) وفقاً لإجابتها (إيجار، ملك مشترك، وملك) على الترتيب، وثانيها عن نوع المسكن فتم إعطائها درجات (١، ٢، ٣) وفقاً لإجابتها (شقة، بيت ريفي، فيلا) على الترتيب، وثالثها عن عدد ادوار المسكن فتم إعطائها درجات (١، ٢، ٣... الخ) وفقاً لإجابتها (واحد، اثنين، ثلاثة... الخ) على حسب عدد الأدوار على الترتيب، ورابعها عن سقف المنزل فتم إعطائها درجات (١، ٢، ٣) وفقاً لإجابتها (عروق وبوص، عروق والواح خشب، وخرسانة) على الترتيب، خامسها عن وجود حظيرة مواشي من عدمها فتم إعطائها درجات (١، ٢، ٣) وفقاً لإجابتها (لا يوجد، توجد داخل المنزل، توجد خارج المنزل) على الترتيب، وأخيراً سادسها عن مكان وجود حظيرة دواجن في من المنزل من عدمه فتم إعطائها درجات (٠، ١، ٢، ٣) وفقاً لإجابتها (لا توجد توجد بالبلكونه، توجد فوق السطح، توجد بجوار المنزل) على الترتيب، ثم جمعت الدرجات التي حصل عليها المبحوث في الأسئلة الستة لتعبر عن حالة المسكن.

٩. **السعة الحيازية الحيوانية:** ويقصد بها عدد ونوع الحيوانات التي في حوزة المبحوث وقت جمع بيانات الدراسة ممثلة في (جاموس، وأبقار، وماعز، وأغنام، وجمال)، وقيس هذا المتغير من خلال حصر أعداد وأنواع الحيوانات المزرعية التي في حوزة أسرة المبحوث من (جاموس، وأبقار، وماعز، وغنم، وجمال)، وتم تحويل تلك الحيازة الحيوانية إلي وحدات حيوانية تعبر عن السعة الحيازية الحيوانية في صورة كمية إستناداً إلي معيار لتحويل الرؤوس المختلفة الأنواع إلي وحدات حيوانية، ووفقاً لهذا المعيار إعتبر كل من الجاموسة الكبيرة (سنتين فأكثر) مساوياً لـ ١,٨ وحدة حيوانية، وإعتبرت الجاموسة المتوسطة (سنة إلي أقل من سنتين) مساوياً لـ ٠,٨ وحدة حيوانية، وإعتبرت عجول الجاموس (أقل من سنة) مساوياً لـ ٠,٦ وحدة حيوانية، وإعتبرت البقرة الكبيرة (سنتين فأكثر) مساوياً لـ ١,٥ وحدة حيوانية، وإعتبرت البقرة المتوسطة (سنة إلي أقل من سنتين) مساوياً لـ ٠,٧ وحدة حيوانية، وإعتبرت عجول البقر (أقل من سنة) مساوياً لـ ٠,٥ وحدة حيوانية، وإعتبر رأس الغنم مساوياً ٠,٢ وحدة حيوانية، وإعتبر رأس الماعز مساوياً ٠,٢ وحدة حيوانية، وإعتبر الجمل مساوياً لـ ١,٥ وحدة حيوانية، وتم التعبير عن هذا المتغير من خلال حصر محصلة كافة الوحدات الحيوانية التي في حوزة أسرة المبحوث، (صالح، ٢٠٢٣).

١٠. **السعة الحيازية الداجنية:** ويقصد بها عدد ونوع الدواجن التي في حوزة المبحوث وقت إجراء الدراسة ممثلة في (دجاج، بط، أوز، أرانب، رومي، سمان) وقيس هذا المتغير من خلال حصر أعداد وأنواع الدواجن المزرعية التي في حوزة أسرة المبحوث من (دجاج، بط، أوز، أرانب، رومي، سمان)، وتم تحويل تلك الحيازة الداجنية إلي وحدات داجنية تعبر عن السعة الحيازية الداجنية في صورة كمية إستناداً إلي معيار لتحويل الأنواع المختلفة للدواجن إلي وحدات داجنية، ووفقاً لهذا المعيار إعتبر كل من الدواجن والأرانب مساوياً لـ ٢ وحدة داجنية، وإعتبرت البط والأوز مساوياً لـ ٣ وحدة داجنية، وإعتبرت الرومي مساوياً لـ ٧ وحدة داجنية، وإعتبرت السمان والحمام مساوياً لـ ١,٥ وحدة داجنية، وتم التعبير عن هذا المتغير من خلال حصر محصلة كافة الوحدات الداجنية التي في حوزة أسرة المبحوث، (صالح، ٢٠٢٣).

١١. **المعرفة بمفهوم الأمن الغذائي:** ويقصد به مدى ادراك المبحوث لمعنى الأمن الغذائي، وتم قياس هذا المتغير من خلال اختيار المبحوث لعبارة أو أكثر من ثمانية عبارات تعبر عن معنى الأمن الغذائي من حيث توافر الغذاء بالكميات الكافية طول العام، توفر

القدرة المالية لشراء ما يلزم للأسرة من مستلزمات الأسرة من الغذاء، ان يكون الغذاء سليم وصحي وخال من الملوثات الكيميائية، والغذاء يمد جميع الاحتياجات الغذائية من بروتين وطاقة للأسرة، وأن يحصل كل فرد من أفراد الأسرة علي كمية ونوعية الاكل التي تتناسب مع حالة الصحية، والمجهود الذي يبذله، ومرحلة العمرية، ونوعه (ذكر ، انثي)، وتم اعطاء المبحوث درجة واحدة علي كل عبارة تم اختيارها.

١٢. **المعوقات التي تواجه المبحوثين في تحقيق الامن الغذائي لاسرهم:** ويقصد بها مجموعة العراقيل والصعوبات التي تواجه المبحوثين في تحقيق الامن الغذائي لاسرهم متمثلة في ١٢ معوق، وتم قياس هذا المتغير من خلال سؤال المبحوثين عن درجة وجود المعوقات، وحددت له أربعة ثلاثة اختيارات وهي موجودة بدرجة (كبيرة، قليلة، وغير موجودة)، وأعطيت المبحوث درجات (٣، ٢، و ١) علي الترتيب، وجمعت درجات المبحوث لتعبر عن درجه تواجد معوقات تحقيق الامن الغذائي لاسرهم.

١٣. **تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي على مستوى أسر المبحوثين:** ويقصد به هو معرفة وإدراك وإحساس المبحوث ببعض مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي الأسري، وهو عبارة عن متغير مركب مكون من أربعة مؤشرات فرعية متمثلة في: (المؤشرات الاقتصادية، والمؤشرات السلوكية، والمؤشرات النفسية والاجتماعية، والمؤشرات الصحية)، حيث إشتمل كل مؤشر علي مجموعة من المؤشرات الفرعية (١٨، ٩، ٧، ٥) مؤشر علي الترتيب، وتم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن درجة تواجد تلك المؤشرات علي مستوى الأسرة، وكانت الإجابات عليها تراوحت بين (موجودة، غير موجودة، أرفض الإجابة)، وقد أعطيت الدرجات (٣، ٢، ١) علي الترتيب، وجمعت الدرجات التي حصل عليها كل مبحوث لتمثل درجة تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي الأسري.

ثانياً: المتغيرات البحثية:

تم اختيار متغيرات هذا البحث إتساقاً مع طبيعته وأبعاد موضوعه، وتم تصنيفها إلى مجموعتين وهما:

أ- **المتغيرات المستقلة:** تضمنت هذه البحث عشرة متغيرات مستقلة تمثلت في: سن المبحوث، والحالة التعليمية للمبحوث، والحالة الاجتماعية للمبحوث، والسعة الحيازية المزرعية، وعدد الأفراد العاملين بأجر في الأسرة، وعدد الافراد غير العاملين في الأسرة ، والسعة الحيازية الحيوانية، والسعة الحيازية الداجنية، وحالة مسكن المبحوث، والمعرفة بمفهوم الامن الغذائي.

ب- **المتغير التابع:** وتمثل هذا المتغير في تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي على مستوى أسر المبحوثين والمتمثلة في: المؤشرات الاقتصادية، والمؤشرات السلوكية، والمؤشرات النفسية والاجتماعية، والمؤشرات الصحية .

ثالثاً: الفروض البحثية:

بناءً علي الاستعراض المرجعي، وما كشفت عنه نتائج الدراسات السابقة، ووفقاً لأهداف البحث الحالية تم صياغة الفروض البحثية لتحقيق أهداف البحث:

١. **الفرض البحثي الأول:** "توجد علاقة ارتباطية بين كل متغير من المتغيرات المستقلة كلاً علي حده والمتمثلة في: "سن المبحوث، والحالة الاجتماعية للمبحوث، والحالة التعليمية للمبحوث، والدخل الشهري للأسرة من جميع المصادر، والسعة الحيازية المزرعية، وعدد الأفراد العاملين بأجر في الأسرة، وعدد الافراد غير العاملين في الأسرة ، وحالة مسكن المبحوث، والسعة الحيازية الحيوانية، والسعة الحيازية الداجنية، والمعرفة بمفهوم الامن الغذائي ودرجة تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي على مستوى أسر المبحوثين".

٢. **الفرض البحثي الثاني:** "ترتبط المتغيرات المستقلة المدروسة مجتمعة معنوياً بدرجة تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي على مستوى أسر المبحوثين كمتغير تابع".

٣. **الفرض البحثي الثالث:** "يسهم كل متغير من المتغيرات المستقلة محل البحث إسهاماً معنوياً في تفسير التباين في درجة تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي على مستوى أسر المبحوثين كمتغير تابع".

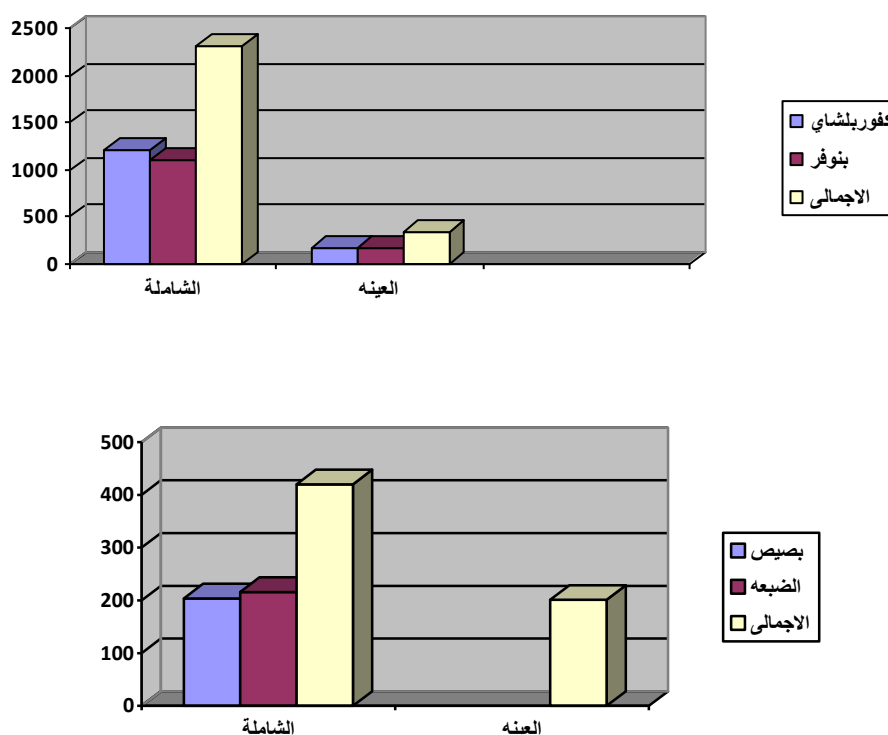
وقد تم اختبار الفروض البحثية في صورتها الصفرية (فرض عدم)

رابعاً: منطقة وشاملة وعينة البحث:

إستقر الرأي علي إختيار محافظة الغربية كم منطقة لإجراء هذا البحث إنطلاقاً من أنها مسقط رأس الباحث مما ييسر له الحصول علي بيانات أكثر دقة وبإمكانيات تناسب ظروفه حيث يقوم بجمع بيانات الدراسة بمفرده، ومحافظة الغربية هي عاصمة إقليم الدلتا وتقع في قلب دلتا نهر النيل بين محافظات الدلتا بين فرعي نهر النيل فرع دمياط وفرع رشيد ويحدها شمالاً محافظة كفر الشيخ وجنوباً محافظة المنوفية وشرقاً محافظتي القليوبية والدقهلية وغرباً محافظة البحيرة ، مما جعلها ملتقى الكثير من الثقافات القومية والفرعية، وتبلغ مساحة محافظة الغربية ١٩٠٠ كم مربع في حين تمثل المساحة المأهولة بالسكان نسبة ١٠٠% من مساحة المحافظة الكلية وعاصمة المحافظة هي مدينة طنطا وأكبر وأهم مدنها هي مدينة المحلة الكبرى وتضم المحافظة ٨ مراكز إدارية وهي (طنطا، المحلة الكبرى، كفر الزيات، قطور، زفتي، سمند، بسيون، السنطه)، ويوجد بها ٧٠ وحدة محلية قروية، ويبلغ عدد سكان محافظة الغربية ٥٤١٤٥٠٠ نسمة، (مركز المعلومات ودعم وإتخاذ القرار لمحافظة الغربية، ٢٠٢٤).

تم إختيار مركز كفر الزيات عشوائياً من المراكز الإدارية الثمانية التابعة لمحافظة الغربية ، وتم إختيار قريتين عشوائياً من مركز كفر الزيات، فأسفر الإختيار العشوائي عن قريتي (كفوربلشاي، بنوفر)، ومن خلال الإتصال بالجمعية الزراعية بكل من القريتين المختارين تم الإطلاع علي كشوف حصر الحانزين بهاتين القريتين لحصر عدد الحانزين قتيبين أن عدد الحانزين لقرية كفوربلشاي ١٢١٤ حانز، وعدد الحانزين بقرية بنوفر ١٠٩٨ حانز، وبذلك بلغ مجموع الحانزين بهما ٢٣١٢ حانز مثلوا شاملة الدراسة، أعقب

ذلك تحديد حجم العينة وفقاً لمعادلة كرجسي ومورجان، (Krejcie & Morgan, 1970)، فبلغ قوامها ٣٣٠ مبحوث، وقد بلغ حجم العينة المستهدفة ١٧٠ بقرية كفور بلشاي، ١٦٠ مبحوث بقرية كفر بنوفر، تم اختيارهم بطريقة عشوائية منتظمة.



شكل (١): توزيع شاملة البحث والعينة علي القريتين موضع البحث

المصدر: مديرية الزراعة بالغربية، بيانات غير منشورة، ٢٠٢١

خامساً: جمع البيانات وتحليلها:

تم جمع بيانات هذه الدراسة من خلال الإستبيان بالمقابلة الشخصية، وقد تم إختبار مبدئى على هذه الاستمارة بتطبيقها على عدد (٢٠) مبحوث من قرية مجاوره لقرية البحث، للتأكد من صلاحيتها كأداة لجمع البيانات اللازمة، وقد تم تعديل بعض أسئلة استمارة الاستبيان وتم صياغتها فى صورتها النهائية، وقد استخدمت عدد من الأساليب الإحصائية المختلفة تمثلت فى: النسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري والمدى، كما تم الإستعانة بمعامل الارتباط البسيط، ومعامل الارتباط المتعدد، كما تم استخدام معامل الإنحدار الجزئى، وقد استخدم قيم (ت، ف) للحكم على معنوية العلاقات موضع الدراسة، والدرجة المتوسطة، وقد تم التحليل الإحصائي بالإستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS.

النتائج ومناقشتها

أولاً: بعض الخصائص المميزة للزراع المبحوثين: اوضحت النتائج الواردة بجدول (١) أن توزيع المبحوثين أفراد العينة البحثية وفقاً لسنهم يشير إلى أن قرابة ٣٩٪ منهم قد وقعوا في فئتي السن إما الصغير أو المتوسط، وأن قرابة ٤٥٪ من إجمالي المبحوثين إما أميين أو ملمين بالقراءة والكتابة دون حصولهم على سنوات تعليم رسمي، وأن حوالى ٩٦٪ من إجمالي المبحوثين منخفضى أو متوسطى عدد أفراد الأسرة العاملين بأجر، وأن قرابة ٩٢٪ من إجمالي المبحوثين أما منخفضى أو متوسطى الدخل الشهرية، وأن ٧٨.٥٪ من المبحوثين تتركز حيازة أسرهم المزرعية في الفئة المنخفضة، وأن ٩٠٪ من المبحوثين متزوجين، وأن حوالى ٦١٪ من إجمالي المبحوثين عدد أفراد أسرهم غير العاملين كبير من (٥-٩) فرد، وأن قرابة ٨٧٪ من المبحوثين منخفضى ومتوسطى السعة الحيازية الحيوانية، وأن قرابة ٩١٪ من المبحوثين منخفضى ومتوسطى السعة الحيازية الداجنية، وأن قرابة ٩١٪ من المبحوثين منخفضى ومتوسطى حالة المسكن، وأن حوالى ٣٩٪ من المبحوثين منخفضى ومتوسطى المعرفة بمفهوم الأمن الغذائى.

ثانياً: مستوى تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائى على مستوى أسر المبحوثين:

سوف نتناول لمستوى تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائى محل الدراسة والمتمثلة فى: المؤشرات الاقتصادية، والمؤشرات السلوكية، والمؤشرات النفسية والاجتماعية، والمؤشرات الصحية على مستوى أسر المبحوثين، وتم عرضها فى صورة نسبة مئوية ومتوسطات حسابية وتم استخدام الدرجة المرجحة لعرض تواجد هذه المؤشرات كما يلى:

أوضحت النتائج الخاصة بدراسة مستوى تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي على مستوى الاسره لأفراد عينة البحث قد تراوحت من (١١٧-٥٠) درجة، بمتوسط حسابي مقداره ٩٤ درجة، وبانحراف معياري قدره ١٥.٧ درجة، وقد تم تقسيم المبحوثين أفراد العينة البحثية إلى ثلاث فئات وفقاً لتواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي لدى اسرهم ، جدول (٢)، وعند إستعراض التوزيع النسبي للمبحوثين تبين أن قرابة ١٠٪ منهم كانوا منخفضي تواجد مؤشرات الإنعدام للأمن الغذائي، في حين أن ٥٣٪ منهم كانوا متوسطي تواجد مؤشرات الإنعدام للأمن الغذائي، كما تبين أن حوالي ٣٧٪ منهم كانوا مرتفعي تواجد مؤشرات الإنعدام للأمن الغذائي لاسرهم.

جدول (١). توزيع المبحوثين وفقاً لبعض الخصائص المميزة لهم (ن: ٣٣٠).

الخصائص	عدد	%	الخصائص	عدد	%
١- سن المبحوث:			٧- عدد الافراد غير العاملين في الأسرة:		
صغير (٢٣-٢٩)	١٨	5.5	قليل (١-٢) فرد	٣٦	١٠.٩
متوسط (٤٠-٥٢)	١١٠	33.3	متوسط (٣-٤) فرد	٩٤	٢٨.٥
كبير (٥٣-٧٨)	٢٠٢	61.2	كبير (٥-٦) فرد	٢٠٠	٦٠.٦
٢- الحالة التعليمية للمبحوث:			٨- السعة الحيازية الحيوانية:		
امي (٠)	٧١	21.5	صغيرة (١-٥) وحدة حيوانية	٨٢	24.8
يقرأ ويكتب (٤)	٧٧	23.3	متوسط (٦-١٠) وحدة حيوانية	٢٠٥	62.1
ابتدائي (٦)	٣٤	10.3	كبيرة (١١-١٥) وحدة حيوانية	٤٣	١13.
اعداديه (٩)	٥٢	15.8	٩- السعة الحيازية الداجنية:		
مؤهل متوسط (١٢)	٤٤	13.3	صغيرة (١٤-٥٥) وحدة داجنية	183	55.5
مؤهل جامعي (١٦)	٥٢	15.8	متوسطه (٥٦-٩٩) وحدة داجنية	117	٣5.
٣- عدد أفراد الأسرة العاملين بأجر:			كبيرة (١٠٠-١٤١) وحدة داجنية	٣٠	٩.١
قليل (١-٢) فرد	٢٣	٧	١٠- حالة المسكن:		
متوسط (٣-٤) فرد	٢٩٤	٨٩.١	منخفضة (٩ - ١٢) درجة	٢٠٠	٦٠.٦
كبير (٥-٦) فرد	١٣	٣.٩	متوسطة (١٣ - ١٥) درجة	٩٩	٣٠
٤- الدخل الشهري الأسري:			مرتفعة (١٦ - ١٨) درجة	٣١	٩.٤
قليل (٥٠٠٠-٨٣٣٢) جنيه	214	64.8	١١- المعرفة بمفهوم الأمن الغذائي:		
متوسط (٨٣٣٣-١١٦٦٧) جنيه	٨٩	27.0	منخفضة (٢ - ٣) درجة	٦٠	18.2
عالي (١١٦٦٨-١٥٠٠٠) جنيه	٢٧	8.2	متوسطة (٤ - ٦) درجة	٧٠	21.2
٥- السعة الحيازية المزرعية:			مرتفعة (٧ - ٨) درجة	٢٠٠	٦٠.٦
منخفضة (١٢-٥٧) قيراط	259	78.5			
متوسطة (٥٨-١٦٤) قيراط	٣٦	10.9			
مرتفعة (١٦٥-٢٤٠) قيراط	35	10.6			
٦- الحالة الاجتماعية للمبحوث:					
أعزب (١) درجة	-	-			
متزوج (٢) درجة	٢٩٧	٩٠			
مطلق (٣) درجة	٣٣	١٠			
ارمل (٤) درجة	-	-			

المصدر: جمعت حسب من استمارات الاستبيان

جدول (٢). توزيع المبحوثين وفقاً لمستوى تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي على مستوى الاسره.

الفئات	العدد	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
منخفض (٥٠ - ٧١) درجة	32	9.7		
متوسط (٧٢ - ٩٥) درجة	175	53.0	٩٤ درجة	١٥.٧ درجة
مرتفع (٩٦ - ١١٧) درجة	123	37.3		
الإجمالي	330	100.0		

المصدر: جمعت حسب من استمارات الاستبيان

ويتضح من هذه النتائج أن حوالي ٩٠ % من المبحوثين مرتفعى أو متوسطى تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائى لأسرهم، مما يستلزم الأمر بذل مزيد من الجهد لرفع درجة الأمن الغذائى لأسرهم.

ثالثاً: الأهمية النسبية لتواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائى على مستوى الاسره:

كشفت النتائج بجدول (٣) أن مؤشرات إنعدام الأمن الغذائى على مستوى الاسره جاءت مرتبة وفقاً لأهميتها النسبية لدرجة تواجدها على النحو التالى: المؤشرات النفسية والاجتماعية في الترتيب الأول، يليها المؤشرات السلوكية، يليها المؤشرات الاقتصادية، ثم المؤشرات الصحية بدرجة متوسطة بلغت ٢.٥، ٢.٤، ٢.٣٦، ١.٩ على الترتيب.

جدول (٣). الأهمية النسبية لتواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائى على مستوى الاسره.

المؤشرات	عدد المؤشرات الفرعية داخل كل مجموعة	الدرجة المتوسطة	الترتيب
١- المؤشرات الاقتصادية	١٨	٢.٣٦	٣
٢- المؤشرات السلوكية	٩	٢.٤	٢
٣- المؤشرات النفسية والاجتماعية	٧	٢.٥	١
٤- المؤشرات الصحية	٥	١.٩	٤

المصدر: جمعت حسب من استمارات الاستبيان

ولمزيد من الإيضاح تم عرض تواجد كل مؤشر من مؤشرات إنعدام الأمن الغذائى لأسر المبحوثين موزعه على المؤشرات الاربعة الفرعية محل الدراسة والمتمثلة فى: المؤشرات الاقتصادية، والمؤشرات السلوكية، والمؤشرات النفسية والاجتماعية، والمؤشرات الصحية كل على حده، فالنسبة للمؤشرات الاقتصادية أمكن ترتيبها وفقاً للدرجة المتوسطة لدرجة تواجدها كالتالى: هل بقيت أنت أو أي شخص آخر في اسرتك دون تناول الطعام ليوم كامل بسبب عدم توفر النقود الكافية، وهل نفذ الطعام لاسرتك يوماً ما بسبب عدم توفر النقود، وهل كنت جائع أو أي فرد في اسرتك لكنكم لم تاكلوا بسبب عدم توفر النقود الكافية، وهل كان يجب عليك أنت أو فرد آخر في اسرتك ان تتخلوا عن وجبة طعام بسبب عدم توفر النقود الكافية، وهل حدث وان اكلت أنت أو أي شخص آخر في اسرتك اقل مما اعتقدتم انكم يجب ان تاكلوا بسبب عدم توفر النقود الكافية، وتوفرت لدى اسرتك المواد الغذائية بأسعار معقولة، واستطاعت أسرتك تحمل تكاليف شراء المواد الغذائية الضرورية، وكان لدي اسرتك ما يكفي من الموارد للحصول على الغذاء الكافي، واضطرت اسرتك الى التخلي عن بعض الأطعمة بسبب ارتفاع اسعارها، وكان من الصعب على اسرتك شراء الطعام، واضطرت اسرتك الى تغيير نظامها بسبب ارتفاع أسعار الطعام، واضطرت اسرتك الى اقتراض المال لشراء الطعام، واضطرت اسرتك الى شراء المواد الغذائية بالدين / التقسيط، وهل حدث انه لم يكن باستطاعتك أنت أو أي فرد بالغ في اسرتك تناول طعام صحي ومغذي بسبب عدم توفر النقود الكافية، واضطرت اسرتك الى بيع الماشية (ابقار/ جاموس) لشراء الغذاء، واضطرت اسرتك الى ارسال الأطفال الى العمل باجر، واضطرت اسرتك الى تلقي التبرعات والمساعدات من الأقارب والجمعيات الخيرية، واضطرت اسرتك الى بيع أصول منزلية مختلفة (اثاث والاث زراعية وغيرها) لشراء الطعام، بدرجات متوسطة بلغت ٢.٩، ٢.٨، ٢.٨، ٢.٧، ٢.٧، ٢.٥، ٢.٥، ٢.٥، ٢.٣، ٢.٢، ٢.٢، ٢.٢، ٢.١، ٢، ٢، ٢، ١.٩ درجة على الترتيب، جدول (٤).

أما بالنسبة للمؤشرات السلوكية أمكن ترتيبها وفقاً للدرجة المتوسطة لدرجة تواجدها كالتالى: يتم تقديم ثلاث وجبات لجميع افراد الاسرة يومياً، وتناول جميع افراد الاسرة وجبة الإفطار يومياً، واضطرت اسرتك الى تناول اطعمة غير مغذية، واضطرت اسرتك لشراء الطعام يومياً وعدم التخزين، واضطرت اسرتك الى تقليل كمية الطعام التي تتناولها في اليوم، وطبق سلطة ضرورى في وجبة الغذاء، واضطرت اسرتك الى تقليل نوعية الطعام الذي تتناوله، واضطرت اسرتك الى التخلي عن بعض الوجبات في اليوم، ولابد من تناول الاسرة نوع من أنواع الفاكهة يومياً بدرجات متوسطة بلغت ٢.٩، ٢.٨، ٢.٤، ٢.٣، ٢.٣، ٢.٣، ٢.٢، ٢.٢، ٢.٢، ٢.٢ درجة على الترتيب، جدول (٤).

أما بالنسبة للمؤشرات النفسية والاجتماعية أمكن ترتيبها وفقاً للدرجة المتوسطة لدرجة تواجدها كالتالى: استطاعت اسرتك الوصول للأسواق التي تباع المواد الغذائية، وتوفرت لدى اسرتك جميع المواد الغذائية الأساسية التي تحتاجها، واسرتك راضية عن توافر الغذاء في المنزل، وشعرت اسرتك بقلق من عدم توافر نوعيات معينة من الغذاء في المنزل، وشعرت اسرتك بقلق بشأن الحصول على الطعام في المستقبل، وشعرت اسرتك بقلق من نفاذ الطعام في المنزل، واضطرت اسرتك الى الحصول على الطعام من خلال المساعدات الغذائية بدرجات متوسطة بلغت ٢.٩، ٢.٧، ٢.٦، ٢.٥، ٢.٤، ٢.٣، ٢ درجة على الترتيب، جدول (٤).

أما بالنسبة للمؤشرات الصحية أمكن ترتيبها وفقاً للدرجة المتوسطة لدرجة تواجدها كالتالى: عانى بعض من افراد اسرتك من احد الامراض المزمنة مثل ضعف المناعة والضعف العام ومرض السكرى، وعانى بعض من افراد اسرتك من النقرس (قصر القامة ، نقص الوزن)، وعانى احد من افراد اسرتك من الجوع وسوء التغذية، وعانى احد من افراد اسرتك من نقص في بعض العناصر الغذائية الأساسية، وعانى فرد أو أكثر من افراد اسرتك من مشاكل صحية مرتبطة بالتغذية بدرجات متوسطة بلغت ٢.١، ٢، ١.٨، ١.٨، ١.٧ درجة على الترتيب، جدول (٤).

جدول (٤). توزيع المبحوثين وفقاً لتواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي على مستوى أسرهم كل على حده.

م	العبارة	غير موجودة	موجودة	موجودة	ارفض الإجابة	الدرجة المتوسطة
		العدد	%	العدد	%	
أولاً: المؤشرات الاقتصادية:						
١	توفرت لدى اسرتك المواد الغذائية بأسعار معقولة	138	41.8	176	53.3	2.5
٢	اضطرت اسرتك الى التخلي عن بعض الأطعمة بسبب ارتفاع اسعارها	38	11.5	199	60.3	2.3
٣	اضطرت اسرتك الى تغيير نظامها بسبب ارتفاع أسعار الطعام	50	15.2	175	53.0	2.2
٤	كان من الصعب على اسرتك شراء الطعام	163	49.4	137	41.5	2.3
٥	هل كان يجب عليك انت او فرد اخر في اسرتك ان تتخلوا عن وجبة طعام بسبب عدم توفر النقود الكافية	17	5.2	273	82.7	2.7
٦	استطاعت اسرتك تحمل تكاليف شراء المواد الغذائية الضرورية	15	4.5	244	73.9	2.5
٧	كان لدى اسرتك ما يكفي من الموارد للحصول علي الغذاء الكافي	15	4.5	246	74.5	2.5
٨	اضطرت اسرتك الي بيع الماشية (ابقار/ جاموس) لشراء الغذاء	259	78.5	٣٣	١٠	2.0
٩	اضطرت اسرتك الي اقتراض المال لشراء الطعام	190	57.6	110	33.3	2.2
١٠	اضطرت اسرتك الي بيع أصول منزلية مختلفة (اثاث والاث زراعية وغيرها) لشراء الطعام	284	86.1	8	2.4	1.9
١١	اضطرت اسرتك الي ارسال الأطفال الي العمل باجر	316	95.8	٩	٢.٧	2.0
١٢	هل حدث انه لم يكن باستطاعتك انت او أي فرد بالغ في اسرتك تناول طعام صحي ومغذي بسبب عدم توفر النقود الكافية	54	16.4	161	48.8	2.1
١٣	اضطرت اسرتك الي شراء المواد الغذائية بالدين / التقسيط	158	47.9	122	37.0	2.2
١٤	اضطرت اسرتك الي تلقي التبرعات والمساعدات من الأقارب والجمعيات الخيرية	278	84.2	29	8.8	2.0
١٥	هل نفذ الطعام لاسرتك يوماً ما بسبب عدم توفر النقود	13	3.9	296	89.7	2.8
١٦	هل حدث وان اكلت انت او أي شخص اخر في اسرتك اقل مما اعتقدتم انكم يجب ان تاكلوا بسبب عدم توفر النقود الكافية	12	3.6	280	84.8	2.7
١٧	هل كنت جائع او أي فرد في اسرتك لكنكم لم تاكلوا بسبب عدم توفر النقود الكافية	17	5.2	296	89.7	2.8
١٨	هل بقيت انت او أي شخص اخر في اسرتك دون تناول الطعام ليوم كامل بسبب عدم توفر النقود الكافية	18	5.5	299	90.6	2.9
ثانياً: المؤشرات السلوكية:						
١	اضطرت اسرتك لشراء الطعام يومياً وعدم التخزين	82	24.8	176	53.3	2.3
٢	اضطرت اسرتك الي تقليل كمية الطعام التي تتناولها في اليوم	156	47.3	132	40.0	2.3
٣	اضطرت اسرتك الي تقليل نوعية الطعام الذي تتناوله	48	14.5	175	53.0	2.2
٤	اضطرت اسرتك الي التخلي عن بعض الوجبات في اليوم	180	54.5	110	33.3	2.2
٥	يتم تقديم ثلاث وجبات لجميع افراد الاسرة يومياً	1	0.3	320	97.0	2.9
٦	تناول جميع افراد الاسرة وجبة الإفطار يومياً	2	0.6	297	90.0	2.8
٧	طبق سلطة ضروري في وجبة الغذاء	14	4.2	205	62.1	2.3
٨	لايد من تناول الاسرة نوع من أنواع الفاكهة يومياً	37	11.2	184	55.8	2.2
٩	اضطرت اسرتك الي تناول اطعمة غير مغذية	31	9.4	212	64.2	2.4
ثالثاً: المؤشرات النفسية والاجتماعية:						
١	توفرت لدى اسرتك جميع المواد الغذائية الأساسية التي تحتاجها	6	1.8	278	84.2	2.7
٢	شعرت اسرتك بقلق من عدم توافر نوعيات معينة من الغذاء في المنزل	15	4.5	239	72.4	2.5
٣	شعرت اسرتك بقلق بشأن الحصول على الطعام في المستقبل	176	53.3	137	41.5	2.4
٤	شعرت اسرتك بقلق من نفاذ الطعام	179	54.2	129	39.1	2.3
٥	اسرتك راضية عن توافر الغذاء في المنزل	84	25.5	220	66.7	2.6
٦	اضطرت اسرتك الي الحصول علي الطعام من خلال المساعدات الغذائية	266	80.6	34	10.3	2.0
٧	استطاعت اسرتك الوصول للأسواق التي تباع المواد الغذائية	1	0.3	318	96.4	2.9
رابعاً: المؤشرات الصحية:						
١	عاني فرد أو أكثر من افراد اسرتك من مشاكل صحية مرتبطة بالتغذية	١٨٠	54.5	١٩	٥.٨	1.7
٢	عاني احد من افراد اسرتك من الجوع وسوء التغذية	٢٧٠	81.8	١	٠.٣	1.8
٣	عاني احد من افراد اسرتك من نقص في بعض العناصر الغذائية الأساسية	٢٦٧	80.9	٥	١.٥	1.8
٤	عاني بعض من افراد اسرتك من التقزم (قصر القامة ، نقص الوزن)	٣١١	94.2	٣	٠.٩	2.0
٥	عاني بعض من افراد اسرتك من احد الامراض المزمنة مثل ضعف المناعة والضعف العام ومرض السكري	٢٢٢	67.3	٧٧	53.3	2.1

المصدر: جمعت حسبت من استمارات الاستبيان

رابعاً: العلاقات الارتباطية والانحدارية بين المتغيرات المستقلة وبين درجة تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي على مستوى أسر المبحوثين:

سوف نتناول عرض ومناقشة النتائج التي أسفر عنها البحث والخاصة بالعلاقات الارتباطية والانحدارية بين المتغيرات المستقلة وبين درجة إنعدام الأمن الغذائي لأسر المبحوثين كمتغير تابع.

أ- العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين درجة إنعدام الأمن الغذائي لأسر المبحوثين:

يتوقع الفرض البحثي الأول: توجد علاقة ارتباطية بين كل متغير من المتغيرات المستقلة كلاً على حده والمتمثلة في: "سن المبحوث، والحالة الاجتماعية للمبحوث، والحالة التعليمية للمبحوث، والدخل الشهري للأسرة من جميع المصادر، والسعة الحيازية المزرعية، وعدد الأفراد العاملين بأجر في الأسرة، وعدد الأفراد غير العاملين في الأسرة، وحالة مسكن المبحوث، والسعة الحيازية الحيوانية، والسعة الحيازية الداجنية، والمعرفة بمفهوم الأمن الغذائي ودرجة تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي على مستوى أسر المبحوثين.

ولاختبار هذا الفرض تم حساب معاملات الارتباط البسيط بين كل متغير من المتغيرات المستقلة وبين درجة تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي على مستوى أسر المبحوثين، وقد أوضحت النتائج وجود علاقة ارتباطية طردية معنوية عند المستوي الاحتمالي ٠.٠١ بين درجة تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي على مستوى أسر المبحوثين والمتغيرات المستقلة المتمثلة في: سن المبحوث، وعدد الأفراد العاملين بأجر في الأسرة، وعدد الأفراد غير العاملين في الأسرة، وحالة مسكن المبحوث، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط لها، ٠.٣٥٨، ٠.٣٢٨، ٠.٤٧٦، ٠.١٩٥ على الترتيب.

كما تبين وجود علاقة ارتباطية طردية معنوية عند المستوي الاحتمالي ٠.٠٥ بين درجة تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي على مستوى أسر المبحوثين والحالة الاجتماعية للمبحوث، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط له ٠.١٢٤.

في حين لم توضح النتائج وجود علاقة ارتباطية معنوية إحصائياً بين درجة تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي على مستوى أسر المبحوثين: وبين باقي المتغيرات المستقلة محل البحث، جدول (٥)، ومن خلال ما سبق يمكن قبول الفرض البحثي الأول جزئياً.

ب- العلاقات الانحدارية بين المتغيرات المستقلة المدروسة ودرجة تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي على مستوى أسر المبحوثين:

يتوقع الفرض البحثي الثاني " ارتباط المتغيرات المستقلة المدروسة مجتمعاً معنوياً بدرجة تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي على مستوى أسر المبحوثين كمتغير تابع".

أشارت النتائج إلى المتغيرات المتضمنة في الدراسة مجتمعاً ترتبط بدرجة تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي على مستوى أسر المبحوثين بمعامل ارتباط قدره ٠.٦١٥ وهي قيمة ثبت معنويتها عند المستوي الاحتمالي ٠.٠١ استناداً إلى قيمة ف المحسوبة حيث بلغت ١٧.٥٧١، كما تشير النتائج إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعاً تقسّر ٣٧.٨% من التباين في المتغير التابع استناداً إلى قيمة معامل التحديد (R^2) مما يعني أن هناك متغيرات أخرى ذات تأثير معنوي على المتغير التابع لم يتطرق إليها البحث، جدول (٥)، ومن خلال ما سبق يمكن قبول الفرض البحثي الثاني جزئياً.

وللوقوف على إسهام كل متغير من المتغيرات المستقلة محل الدراسة في تفسير التباين في درجة تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي على مستوى أسر المبحوثين، ثبت أن بعضها معنوي والآخر غير معنوي، مما يشير إلى أن بعض المتغيرات المستقلة تسهم إسهاماً معنوياً في تفسير التباين في المتغير التابع بينما لا يسهم البعض الآخر.

جدول (٥). العلاقات الارتباطية والانحدارية بين المتغيرات المستقلة ودرجة تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي على مستوى أسر المبحوثين.

م	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط البسيط	معامل الانحدار الجزئي	قيمة "ت"
١	سن المبحوث	٠.٣٥٨**	٠.٠٨٤	٢.٦٣٣**
٢	الحالة الاجتماعية للمبحوث	٠.١٢٤*	٠.٧٥١	٢.١٠٦*
٣	الحالة التعليمية للمبحوث	٠.٠٢١-	٠.١٤٨	٣.٢٥٦**
٤	الدخل الشهري للأسرة من جميع المصادر	٠.٠٢٥-	٠.٧٠٠	-٢.٠٩٢*
٥	السعة الحيازية المزرعية	٠.٠٠٥-	٠.٠٠٢	٠.٣٩٨
٦	عدد الأفراد العاملين بأجر في الأسرة	٠.٣٢٨**	٠.٣٢٢	١.٢٥٤
٧	عدد الأفراد غير العاملين في الأسرة	٠.٤٧٦**	١.٠٠٨	٤.٦٦٩**
٨	حالة مسكن المبحوث	٠.١٩٥**	٠.١٩٢	٠.٨٦٦
٩	السعة الحيازية الحيوانية	٠.٠٢٨*	-٠.٠١٢	-٠.١٥١
١٠	السعة الحيازية الداجنية	٠.٤٤٦*	-٠.٠٣٢	-٦.٥٩١**
١١	المعرفة بمفهوم الأمن الغذائي	٠.٠٦٦-	-٠.٠٤٥	-٠.٤٠١

معامل الارتباط المتعدد (R)

٠.٦١٥

معامل التحديد (R^2)

٠.٣٧٨

قيمة "F"

١٧.٥٧١**

*معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠.٠٥

**معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١

وتشير النتائج إلى أن هناك ستة متغيرات تسهم إسهاماً معنوياً في تفسير التباين في المتغير التابع وتتمثل في: سن المبحوث، والحالة التعليمية للمبحوث، وعدد الأفراد غير العاملين في الأسرة، والسعة الحيازية الداجنية حيث ثبت معنويته عند المستوي الاحتمالي ٠.٠١. وبلغت قيمة معاملات الانحدار لهم ٠.٨٤، ٠.١٤٨، ٠.١٠٠٨، ٠.٣٢٠. كما ثبت معنوية متغيري الحالة الاجتماعية للمبحوث، والدخل الشهري للأسرة من جميع المصادر عند المستوي الاحتمالي ٠.٠٥ حيث بلغت قيمة معامل الانحدار لهم ٠.٧٥١، ٠.٧٠٠. علي الترتيب، ومن خلال ما سبق يمكن قبول الفرض البحثي الثالث جزئياً.

وفي محاولة للوقوف علي أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً علي المتغير التابع تم استخدام نموذج التحليل الانحداري المتعدد التدريجي فأُسفر التحليل عن معادلة انحدار خطي تتضمن خمسة متغيرات مستقلة تؤثر تأثيراً معنوياً علي درجة تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي علي مستوى أسر المبحوثين وتمثلت تلك المتغيرات في: عدد الافراد غير العاملين في الأسرة، السعة الحيازية الداجنية، وسن المبحوث، والحالة التعليمية للمبحوث، والحالة الاجتماعية وقد تبين أن هذه المتغيرات مجتمعة ترتبط بدرجة تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي علي مستوى أسر المبحوثين بمعامل ارتباط متعدد قدره ٠.٦٠٦. وهي قيمة ثبت معنوية عند المستوي الاحتمالي ٠.٠١ استناداً إلى قيمة ف حيث بلغت ٣٧.٥٤٢، ويشير معامل التحديد R^2 إلى أن هذه المتغيرات مجتمعة تفسر ٣٦.٧ % من التباين في المتغير التابع مما يعني أن بقية المتغيرات لا تسهم إلا في تفسير ١.١ % من التباين في المتغير التابع، جدول (٦). ولتحديد نسبة مساهمة كل متغير من المتغيرات الخمسة في تفسير التباين في المتغير التابع استناداً الي النسبة المئوية للتباين المفسر اتضح أن المتغيرات المتمثلة في: عدد الافراد غير العاملين في الأسرة، والسعة الحيازية الداجنية، وسن المبحوث، والحالة التعليمية للمبحوث، والحالة الاجتماعية، تسهم في تفسير التباين بنسب ٢٢.٦%، ١١.١%، ١%، ١.٢%، ٠.٨% علي الترتيب.

جدول (٦). النموذج المختزل للعلاقات الارتباطية والإحدارية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين درجة تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي علي مستوى أسر المبحوثين.

م	المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار الجزئي	قيمة ت	النسبة التراكمية للتباين المفسر	% للتباين المفسر في المتغير التابع
١	عدد الافراد غير العاملين في الأسرة	1.144	5.893**	.226	22.6
٢	السعة الحيازية الداجنية	-.034	7.626**	.337	11.1
٣	سن المبحوث	.076	2.541**	.347	1
٤	الحالة التعليمية للمبحوث	.115	2.840**	.359	1.2
٥	الحالة الاجتماعية للمبحوث	.712	2.006*	.367	0.8

معامل الارتباط المتعدد (R)

٠.٦٠٦

معامل التحديد (R^2)

٠.٣٦٧

قيمة "F"

٣٧.٥٤٢**

**معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١

*معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠.٠٥

خامساً: المعوقات التي تواجه المبحوثين في تحقيق الامن الغذائي لاسرهم:

أوضحت النتائج بجدول (٧) أن المعوقات التي تواجه المبحوثين في تحقيق الامن الغذائي لاسرهم أمكن ترتيبها تنازلياً حسب الدرجة المتوسطة لدرجة تواجدها على النحو التالي: عدم توفر فرص العمل (البطالة) في الترتيب الاول بدرجة متوسطة بلغت ٣.٠ درجة، يليها مشكلة ارتفاع اسعار المواد الغذائية في الترتيب الثاني بدرجة متوسطة بلغت ٢.٨ درجة، ثم كل من (عدم كفاية دخل الاسرة الزراعية، وعدم التناسق بين عدد افراد الاسره ونتاجيتها الزراعية) في الترتيب الثالث بدرجة متوسطة بلغت ٢.٧ درجة، ثم كل من (عدم استقرار الاسواق الزراعية، وانخفاض الانتاج الزراعي) في الترتيب الرابع بدرجة متوسطة بلغت ٢.٦ درجة، ثم كل من (التغيرات في درجة الحرارة، وارتفاع وانخفاض درجات الحرارة، وعدم استخدام البذور المحسنة) في الترتيب الخامس بدرجة متوسطة بلغت ٢.٥ درجة، ثم كل من (عدم توافر الاغذية بكميات كافية في السوق، وعدم معرفة كيفية اعداد الاغذية الصحية، وتلوث المياه) في الترتيب السادس بدرجة متوسطة بلغت ٢.٢ درجة، ثم عدم القدرة على شراء الغذاء في الترتيب السابع بدرجة متوسطة بلغت ٢.٠ درجة.

سادساً: مقترحات المبحوثين لتحقيق الامن الغذائي لاسرهم:

أوضحت النتائج بجدول (٨) أن هناك مجموعة من المقترحات قد ذكرها المبحوثين والتي يمكن عن طريقها التغلب والتخلص من مشكلة إنعدام الامن الغذائي للأسر تحقيق الامن الغذائي لاسرهم، وقد أمكن ترتيب تلك المقترحات تنازلياً وفقاً لنسب تكرارها من جانب المبحوثين حيث جاء مقترح زيادة الدخل للأسرة الزراعية في المرتبة الاولى بنسبة مئوية بلغت ١٠٠ %، يليه مقترح توفير فرص عمل للأسرة الزراعية بالمرتبة الثانية بنسبة مئوية بلغت حوالي ٩٩ %، يليه مقترح دعم الزراعة المحلية لزيادة توافر الغذاء بنسبة مئوية بلغت حوالي ٩٧ %، يليه مقترح زيادة الحد الأدنى للاجور لتحسين القدرة الشرائية للأسرة الزراعية بالمرتبة الرابعة بنسبة مئوية بلغت ٩٧ %، يليه مقترح خفض اسعار المواد الزراعية بالمرتبة الرابعة بنسبة مئوية بلغت حوالي ٩٥ %، ثم مقترح تقديم برامج الدعم الغذائي للأسر الزراعية الأكثر احتياجاً، بنسبة مئوية بلغت قرابة ٨٥ %، ثم يليه دعم الانتاج الزراعي المحلي بالمرتبة السابعة والاخيرة بنسبة مئوية بلغت ٨٤.٥ %.

جدول (٧). توزيع المبحوثين وفقاً للأهمية النسبية للمعوقات التي تواجههم في تحقيق الامن الغذائي لاسرهم.

م	المعوقات	المعوق موجود بدرجة كبيرة	المعوق بدرجة قليلة	غير موجود		الترتيب
				العدد	%	
١	انخفاض الانتاج الزراعى	٢١٢	٦٤	١٠٥	٣٢	٤
٢	ارتفاع اسعار المواد الغذائية	٢٧٦	٨٤	٥٢	١٥	٢
٣	عدم كفاية دخل الاسرة الزراعية	٢٦٢	٨٠	٥١	١٥	٣
٤	عدم استقرار الاسواق الزراعية	٢١٣	٦٤	١١٢	٣٤	٤
٥	عدم توفر فرص العمل (البطالة)	٣١٩	٩٧	٧	٢	١
٦	عدم التناسق بين عدد افراد الاسره ونتاجيتها الزراعية	٢٥٢	٧٦	٦٥	٢٠	٣
٧	عدم توافر الاغذية بكميات كافية فى السوق	١١٩	٣٦	١٦٢	٤٩	٦
٨	عدم معرفة كيفية اعداد الاغذية الصحية	١٣١	٤٠	١٣١	٤٠	٦
٩	عدم القدرة على شراء الغذاء	١٥٤	٤٧	٢٧	٨	٧
١٠	تلوث المياه	١٥٠	٤٥	١٠٩	٣٣	٦
١١	التغيرات فى درجة الحرارة، وارتفاع وانخفاض درجات الحرارة	١٨٨	٥٧	١٣٠	٣٩	٥
١٢	عدم استخدام البذور المحسنة	١٦٤	٥٠	١٦٠	٤٨	٥

المصدر: جمعت حسب من استمارات الاستبيان

جدول (٨). توزيع المبحوثين وفقاً لمقترحاتهم لتحقيق الامن الغذائي لاسرهم.

م	المقترحات	العدد	%	الترتيب
١	دعم الانتاج الزراعى المحلى	٢٧٩	٨٤.٥	٧
٢	خفض اسعار المواد الزراعية	٣١٢	٩٥.٤	٥
٣	زيادة الدخل للأسرة الزراعية	٣٣٠	١٠٠	١
٤	توفير فرص عمل للأسرة الزراعية	٣٢٧	٩٩.١	٢
٥	دعم الزراعة المحلية لزيادة توافر الغذاء	٣٢١	٩٧.٣	٣
٦	زيادة الحد الأدنى للأجور لتحسين القدرة الشرائية للأسرة الزراعية	٣٢٠	٩٧	٤
٧	تقديم برامج الدعم الغذائى للأسر الزراعية الأكثر احتياجاً	٢٨٠	٨٤.٨	٦

المصدر: جمعت حسب من استمارات الاستبيان

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها البحث وملاحظات الباحث فإنه يمكننا وضع بعض التوصيات التي يمكن الاستفادة منها في مجال تحقيق الأمن الغذائي للأسر الزراعية:

- ١- التوسع في بناء قدرات الأسر الفقيرة على الصمود لتعزيز أمنها الغذائي، وفق معايير الاستدامة، بمعنى ألا يكون تعزيز الأمن الغذائي هدفاً وقتياً وغير مستدام.
- ٢- أن تتبنى الحكومة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني برامج خاصة بدعم الفقراء بالقطاع الزراعي، مما يمكنهم من مواجهة التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي.
- ٣- تنفيذ برامج إرشادية لبناء الوعي من أجل مكافحة بعض الممارسات المرتبطة بفقد الغذاء وهدره، وأن تراعي هذه البرامج التفاوت الثقافي للسياقات الاجتماعية في المجتمع المصري.
- ٤- إزاء ما أوضحته النتائج البحثية من تدنى المستويات التعليمية بالنسبة لغالبية المبحوثين حيث أن قرابة ٤٥٪ من إجمالي المبحوثين إما أميين أو ملمين بالقراءة والكتابة دون حصولهم على سنوات تعليم رسمي، الأمر الذى يستلزم زيادة الجهد المبذول من لإختيار الطرق والوسائل الأكثر مناسبة مع هؤلاء المبحوثين غير المتعلمين وربما تُعد الاجتماعات بصورها المختلفة والندوات وطرق الإيضاح العملى أكثر مناسبة لهم حيث لا تستند إلى الكلمات المقرؤه فقط ولكن تستند إلى تبسيط الكلمة المُلقاه ليسهل الاتصال بهم والتعامل معهم لحل مشكلة إنعدام الامن الغذائى.
- ٥- كشف البحث أن حوالى ٦١٪ من المبحوثين وقعوا فى فئة السن الكبير من (٥٣- ٧٨) سنة، وأن حوالى ٦١٪ من إجمالي المبحوثين عدد أفراد أسرهم غير العاملين كبير من (٩-٥) فرد، وأن قرابة ٩٢٪ من إجمالي المبحوثين أما منخفضى أو متوسطى الدخل الشهرية، وأن ٧٨.٥٪ من المبحوثين تتركز حيازة أسرهم المزرعية في الفئة المنخفضة، وتبدو هذه النتيجة صحيحة ومنطقية

لزيادة درجة تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي على مستوى أسر المبحوثين والتي توضح أن حوالي ٩٠ % من المبحوثين مرتفعي أو متوسطي تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي لأسرهم، مما يستلزم الأمر بذل مزيد من الجهد لرفع درجة الأمن الغذائي لأسرهم..

٦- بناءً على ما أسفر عنه نتائج البحث من أن المتغيرات المستقلة المدروسة تفسر قرابة ٣٨% من التباين في المتغير التابع استناداً إلى قيمة معامل التحديد (R^2) مما يعني أن هناك متغيرات أخرى ذات تأثير معنوي على درجة تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي على مستوى أسر المبحوثين تتم عمل متغيرات الدراسة الحالية، وتوسع الفهم حول تفسير أسباب تواجد مؤشرات إنعدام الأمن الغذائي على مستوى أسر المبحوثين، كما أن نتائج الدراسة الحالية لا يمكن تعميمها بدرجة من الثقة إلا على قريتي الدراسة، والقرى الأخرى المشابهة لها في ظروفها إن وجدت، وعليه توصي الدراسة بمزيد من البحث من خلال إجراء دراسات مستقبلية تتضمن متغيرات أكثر، وفي نطاقات جغرافية أخرى.

٧- أوضحت النتائج وجود بعض المعوقات التي تواجه المبحوثين في تحقيق الأمن الغذائي لأسرهم مثل ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وعدم كفاية دخل الأسرة الزراعية، وعدم توفر فرص العمل (البطالة)، وعدم استقرار الأسواق الزراعية، لذا يوصى بالعمل على حل هذه المعوقات ليزداد الأمن الغذائي للأسرى.

المراجع

- إبراهيم، جمال الدين أحمد محمود، ومشعل، أحمد عبد اللطيف سالم (٢٠٢٤): المحددات الاقتصادية لإنعدام الأمن الغذائي الأسرى بالمجتمعات الصحراوية دراسة حالة محافظة الوادي الجديد، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي مجلد (٣٤) العدد (٢)، ص ص: ٥٧٧-٥٩٥.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٠): أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك.
- الزعلالي، محمد الشحات، ومصطفى، غادة عبدالفتاح (٢٠٢٠): تحليل أهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي المصري، مجلة اسيوط للعلوم الزراعية، مجلد (٥١)، العدد (٣)، ص ص: ١٥١-١٦٦.
- المهدي، عادل، عمر صقر، أحمد صلاح الشافعي (٢٠٢١): تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل إستراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٣٠، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (٣١)، العدد (٤)، ص ص: ١٢٧٩-١٢٩٨.
- حسنين، خلود حسام حسنين حسن (٢٠١٨): التقييم الاقتصادي لبعض السياسات التنموية لتحقيق الأمن الغذائي للسكان وتقليل فجوة الفقر الغذائي في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (٢٨)، العدد (٢)، ص ص: ١١٣١-١١٥٤.
- رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٢٥): الأمن الغذائي والحد من سوء التغذية.
- شمس الدين، محمد السيد شمس الدين، ومنار عزت بيومي، وشيماء صبرى سليمان (٢٠٢٤): مشاركة المرأة الريفية في الأنشطة الغذائية الأسرية بقرتي اسحاق والشهابية بريف محافظة كفر الشيخ، مجلة العوم الزراعية المستدامة، مجلد (٥٠)، عدد (٤)، ص ص: ٥٦٧-٥٩٤.
- صالح، راضى بدير السيد (٢٠٢٣): وعى الزراع بالمخاطر البيئية بريف محافظة كفر الشيخ، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة جامعة كفر الشيخ، قسم الاقتصاد الزراعي.
- عبدالرحمن، طارق عطية (٢٠١٧): الأساليب الساندة للتنشئة الاجتماعية للأبناء لدي الامهات الريفيات بمحافظة كفر الشيخ وعلاقتها ببعض المتغيرات الاسرية، مجلة العلوم الزراعية المستدامة م (٤٣)، ع (١)، ص ص: ٥٧-٧٢.
- عبد الله، أحمد مصطفى، رجاء حامد شلبى، عبد العزيز القلاوى (٢٠٢٤): الاحتياجات الارشادية المعرفية للزراع بتوصيات إنتاج محصول البصل بمركز قلين محافظة كفر الشيخ، مجلة العوم الزراعية المستدامة، مجلد (٥٠)، عدد (٤)، ص ص: ٤٩٥-٥٢٢.
- عمارة، عزة إبراهيم (٢٠٠٥): الأمن الغذائي المصري (المفهوم الواقع السياسات)، المؤتمر الخامس لمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي (الأمن الغذائي في جمهورية مصر العربية)، القاهرة، ص: ٣٣.
- فواز، محمود محمد، وكريمة زكريا سيد أحمد، وابيه محمد عبد المجيد زعفان (٢٠١٨): دراسة اقتصادية لمحددات التنمية الزراعية في مصر، مجلة العلوم الزراعية المستدامة، مجلد (٤٤)، العدد (٣)، ص ص: ٦٧-٧٦.
- محافظة الغربية، مركز المعلومات ودعم وإتخاذ القرار (٢٠٢٤): احصائيات.
- محمد، جنيس (٢٠٢٤): تحديات الأمن الغذائي في مصر وطرق مجابهتها، قطاع مختبر الابحاث، <https://www.efb.eg/blog/thdyat-alamn-alghthay-f-msr-otrk-mgabhtha>.
- منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية (٢٠٢٢): نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية، الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، إحصائيات واتجاهات.

1. Krejcie R.V and R.W. Morgan (1970): *Educational and Psychological Measurements*, College Station, Durham, North Carolina, U.S.A, Vol. 30, PP: 607 – 610 .
2. FAO (2003) "Trade Reform and Food Security, Conceptualizing the Linkages", Chapter 2,P:27.
3. <https://www.youm7.com/story/2025/4/22/>
4. <https://alahalygate.com/archives/264904>
5. <https://www.argaam.com/articale/articaledetial>

Assessment of the Food Security Status of Agricultural Households in Gharbia Governorate

Tariq A. Abdel Rahman *, Asmaa F. Amer** and Basyouni M. Salim***

*Department of Agricultural Economics Rural Sociology Branch - Faculty of Agriculture - Kafr El-Sheikh University, Egypt

**Agricultural Extension and Rural Development Research Institute - Agricultural Research Center – Sakha, Egypt

THIS RESEARCH primarily aimed to assess the food security status of agricultural households residing in Kofor Belshay and Banoufar villages within Gharbia Governorate, Egypt. The main objective was to identify the prevalence of food insecurity indicators among these specific households. For the study's design, Kafr El-Zayat district was initially randomly selected from the eight administrative districts within Gharbia Governorate. Subsequently, these two villages, Kofor Belshay and Banoufar, were then randomly chosen from Kafr El-Zayat district. The demographic analysis revealed that Kofor Belshay village had 1214 landholders, while Banoufar village had 1098 landholders, culminating in a combined total of 2312 landholders. This combined figure represented the comprehensive study population. Subsequently, the sample size was determined using the Krejcie and Morgan formula, resulting in a total of 330 respondents. The targeted sample comprised 170 respondents from Kofor Belshay village and 160 respondents from Banoufar village, all meticulously selected through a systematic random sampling method. Data crucial for achieving the research objectives were carefully collected via personal interviews utilizing a structured questionnaire. The study yielded several significant findings. It was observed that approximately 90% of the surveyed households exhibited either low or moderate levels of food insecurity indicators. Furthermore, the results clearly indicated a collective association between the independent variables included in the study and the degree of food insecurity indicators among the surveyed households. This association was quantified by a correlation coefficient of 0.615, a value statistically significant at the 0.01 probability level, further supported by a calculated F-value of 17.571. Additionally, the findings demonstrated that the independent variables collectively explained 37.8% of the variance in the dependent variable, as indicated by the coefficient of determination (R^2). A crucial part of the research involved identifying the most significant constraints impeding food security among the respondents. These included the pervasive lack of employment opportunities (unemployment), the rising prices of food commodities, insufficient income for agricultural households, a notable discrepancy between family size and agricultural productivity, and the inherent instability of agricultural markets. In response to these challenges, the study also put forth key proposals aimed at alleviating these constraints. These primarily focused on the necessity of increasing income for agricultural households and providing more employment opportunities for them, suggesting that addressing these two areas could significantly improve food security within these communities.

Keywords: Food security - food insecurity - indicators of food insecurity.